



كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

بحث في

الإغماء وأثره على الأحكام الشرعية

إعداد
د/ محمد عبد السمیع فرج

د/ محمد عبد السمیع فرج

مدرس أصول الفقه

بكلية الشريعة والقانون بأسسيوط

١٤١٨ هـ - ١٩٩٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذى خلق الخلق ليبرهنوا عليه، وبعث فيهم رسلاً منهم يهدونهم إليه، وصلى الله عليهم -عموماً- وعلى أشرف المرسلين إليه خصوصاً وعلى آله وصحبه ومن اقتدى به وأهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد أنزل الله تبارك وتعالى شرعه الحكيم، وأخبر فيه بأنه اصطفى بنى آدم على خلقه أجمعين، فقال تعالى "إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين"^(١)، ثم جعلهم مستخلفين إلى لقائه يوم الدين، وما ذلك إلا لكونهم أهلاً لتكليفهم بأحكام شرعه القويم قال تعالى "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً"^(٢)، لكن الإنسان قد يطرأ عليه ما يخرج به عن أهلية التكليف، وذلك حينما يقوم به عارض من عوارض التكليف الأمر الذى يستتبع تغيير الحكم بالنسبة له هذا ولما كان الإغماء من بين هذه العوارض، فأننى آثرت أن أقدم لكل قارئ يريد أن يعرف حكم الله بالنسبة له هذا البحث المتواضع ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أبين أمرين مهمين:

(١) سورة آل عمران الآية (٣٣).

(٢) سورة الأحزاب الآية (٧٢).

الأول: أن هذه الأحكام وإن كانت موجودة فى الكتب إلا أن جمعها فى موضع واحد شئ يصعب مناله إلا بشق الأنفس.

الثانى: أن هذا البحث ذو شقين: الأول: قائم على الدراسة النظرية بذكر الآراء المتعددة التى تتعلق بأهلية "المغمى عليه" والثانى: بيان أثر هذه الدراسة النظرية فى الأحكام الشرعية التى تخصه وليس هذا بالعمل السهل، فهو يتطلب أن يكون الشارع فيه على دراية بالفنيين، فمن الأصول، وفن الفقه، ليخرج بالأصول من البحث النظرى إلى الواقع العملى.

هذا ولا ادعى أننى قد وصلت ببحثى هذا إلى درجة الكمال، فإن الكمال لله وحده، وحسبى أننى بشر أخطئ وأصيب، فإن كانت الثانية، فبتوفيق من الله وإن كانت الأخرى فمن نفسى. والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصاً لوجه الكريم وأن يوفقنى إلى ما فيه الخير لمعرفة أحكام الدين إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

خطة البحث

خطة البحث على النحو التالى:

أولاً: الدراسة الأصولية النظرية

ثانياً: التطبيقات العملية للدراسة الأصولية النظرية

أولاً: الدراسة الأصولية النظرية:

الأهلية

تمهيد:

يقتضى منا الحديث عن الإغماء باعتباره من عوارض
الأهلية الحديث عن الأهلية ذاتها فنقول:
الأهلية فى اللغة:

مؤنث الأهل، والأهلية للأمر الصلاحية له^(١)، كما أطلقت
الأهل على أهل الرجل أى عشيرته وأقربائه، وأهل البيت مكانه،
وأهل المذهب من يدين به ويعتقه، وأهل الأمر ولاته الذين
يقيمون عليه ويصلحون له^(٢)، والمعنى الأول الذى نص عليه
صاحب المعجم الوسيط هو المواد هنا وعلى هذا يقال: فلان أهل
لأن يتولى أمر نفسه أى عنده الصلاحية فى أن يصرف أموره
ويتولاه بنفسه.

وفى الاصطلاح:

هى صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له
وعليه^(٣)، وهذا التعريف للإمام عبد العزيز البخارى.
واعترض عليه: بأنه غير جامع، لأنه لا يشمل أهلية
الأداء التى هى أحد أقسام الأهلية.

(١) هذا ما نص عليه صاحب المعجم الوسيط (ينظر: المعجم الوسيط ج١/ص ٣٢
طبعة بيروت مصورة عن طبعة دار المعارف سنة ١٣٩٣هـ).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري ج٤/ص ١٦٢٨/١٦٢٩ الطبعة الثانية بيروت.

(٣) ينظر: كشف الأسرار عن أصول البزدوى ج٤/ص ٢٣٧ طبعة الشركة الصحافية
العثمانية سنة ١٣٠٨هـ.

وبناء على ذلك: يكون التعريف المختار للأهلية بعد استقراء ما ورد عن كثيرين من الأصوليين هو أن تعرف الأهلية بأنها: "صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، وصلاحيته لصدور الأفعال منه على وجه يعتد به شرعاً" (١).

شرح التعريف المختار:

قولنا "صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له" أى الحقوق التى تجب له على الغير.

وقولنا "أو عليه" أى ما يجب على الإنسان من التزامات نحو الغير.

وقولنا "وصلاحيته لصدور الأفعال منه على وجه يعتد به شرعاً" أى بأن يكون الشخص صالحاً لصدور الفعل منه على وجه يقره الشرع، بأن يكون فاهماً لما يفعله ويقول له وهو صحيح العقل والبدن، وعلى هذا فإن التعريف يكون شاملاً للأهلية بصفة عامة، حيث جاء متضمناً لقسميها أهلية الوجوب، وأهلية الأداء.

هذا ولما كانت صحة العقل والبدن لا تتوافر لجميع الناس بل منهم من يكون كامل العقل والبدن فتثبت له الأهلية بمعناها العام - أى أهلية وجوب بقسميها وأهلية أداء بقسميها - ومنهم من يكون فاقده العقل كامل البدن فتثبت له أهلية الوجوب دون أهلية الأداء، من هنا وتبعاً لكمال العقل والبدن أو نقصهما أو

(١) ينظر: التقرير والتحرير ج ٢/ص ١٦٢ طبعة الأميرية سنة ١٣١٦هـ، وحاشية الأزهرى على مرآة الأصول ج ٢/ص ٤٣٤ ط الأميرية ببولاق سنة ١٢٥٨هـ وفتح الغفار بشرح المنار ج ٣/ص ٨٠ ط مصطفى الحلبي سنة ١٩٣٦م.

فقدانها قسم العلماء الأهلية إلى قسمين: أهلية الوجوب وأهلية الأداء وكل منهما تنقسم إلى كاملة وناقصة، فصارت الأقسام أربعة:

أقسام الأهلية:

سبق أن ذكرنا أن العلماء قسموا الأهلية إلى قسمين:

أ- أهلية الوجوب^(١). ب- أهلية الأداء^(٢).

أولاً: أهلية الوجوب:

تعريفها:

عرف علماء الأصول أهلية الوجوب بأنها: صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه^(٣).

وأساس ثبوت هذه الأهلية: الحياة، ولهذا كانت موجودة منذ بدء ظهور الحياة في الإنسان إلى انتهائها، فهي تتعلق بالإنسان جنيناً كان أو منفصلاً عن أمه بالغاً كان أو صبيّاً رشيداً كان أو غير رشيداً ذكراً كان أو أنثى.

ولابد لها من الذمة الصالحة، لأن الذمة محل الوجوب، ولهذا يضاف إليها ولا يضاف إلى غيرها، واختص الإنسان بالوجوب لوجود الذمة ولا كذلك سائر الحيوانات لعدم الذمة، وقد وقع خلاف بين العلماء في فرض الذمة وتقديرها أو عدم الحاجة إلى ذلك.

(١) الوجوب: عبارة عن شغل الذمة (ينظر: حاشية الرهاوى ص ٩٣٦).

(٢) الأداء: عبارة عن تقييدها (ينظر: المرجع السابق بنفس الصفحات).

(٣) ينظر: تيسير التحرير ج ٢/ ص ٢٤٩ ط بيروت لبنان، وكشف الأسرار ج ٤/ ص ٢٣٧.

وسوف نشير إلى هذا الخلاف بشئ من الإيجاز بما يتناسب مع هذا البحث وذلك بعد تعريف الذمة فنقول:

الذمة في اللغة:

جمع ذمم - بكسر الهمزة - وتطلق في اللغة على العهد والكفالة والأمانة^(١).

ومن ذلك قوله - ﷺ - "المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم"^(٢)، وقد ذم الله عز وجل الكفار على نقضهم للعهد مع المؤمنين فقال تعالى:

" لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة"^(٣) أى عهداً أو أماناً أو ضماناً^(٤).

وفي الشرع:

وردت عن الفقهاء والأصوليين تعريفات كثيرة للذمة، وهذه التعريفات وإن اختلفت في اللفظ إلا أنها متحدة في المعنى ولهذا اقتصرنا على بيان معنى الذمة عند الأحناف.

(١) ينظر: الصحاح للجوهري ج ٥/ص ١٩٢٦، والمعجم الوسيط ج ١/ص ٣١٥، والمصباح المنير ص ٢١٠.

(٢) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه الإمامان أبو داود والنسائي - ع - .

(ينظر: مختصر أبي داود باب إيقاد المسلم بالكافر حديث رقم ٤٣٦٥ ج ٦/ص ٣٢٨ وأخرجه النسائي في باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس ج ٨/ص ١٩ كما ذكر الحديث في كتب السنة (ينظر: جامع الأصول لابن الأثير ج ١٠/ص ٢٥٤).

(٣) سورة التوبة: من الآية (١٠).

(٤) ينظر: كلمات القرآن للشيخ حسنين مخلوف ص ١٢٦ طبعة مصطفى الحلبي.

فهي عندهم: عبارة عن وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب والاستيجاب^(١) وعليه تكون الذمة عندهم وصفاً وهو الراجح.

وذهب بعض المحققين من العلماء إلى أنها ذات فعرها بأنها: نفس لها عهد سابق والمراد بالنفس ما يشير إليه كل أحد بقوله: أنا، والمراد بالعهد السابق، العهد الذي عاهد الإنسان ربه يوم الميثاق، والمشار إليه بقوله تعالى "وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم"^(٢)، حيث ذهب جميع المفسرين من العلماء إلى أن الله تعالى أخرج نرية آدم بعضهم من بعض على حسب ما يتوالدون إلى يوم القيامة في أدنى مدة كموت الكل بالنفخ في الصور وحياة الكل بالنفخة الثانية، فصورهم واستخلفهم وأخذ ميثاقهم ثم أعادهم جميعاً في صلب آدم.

موقف العلماء من إثبات الذمة ونفيها:

اختلف العلماء في إثبات الذمة للإنسان أو نفيها عنه على

قولين:

القول الأول:

لجمهور الأصوليين حيث ذهبوا إلى إثبات الذمة للإنسان وقالوا إن الله عز وجل قد خص الإنسان من بين سائر

(١) ينظر: كشف الأسرار على أصول البزدوى ج١/ ص ٢٣٨.

(٢) سورة الأعراف من الآية (١٧٢).

المخلوقات بوجوب أشياء له وعليه، فلا بد من خصوصية بها يصير أهلاً لذلك وهو المراد بالذمة^(١).

واستدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بما يأتي:
أولاً: قوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ...الآية

وجه الدلالة من الآية:

أن هذا أخبار عن عهد جرى بين المولى وبين عباده، وعن أخبارهم بربوبيته ووحدانيته، والإشهاد عليهم دليل على أنهم يؤخذون بموجب إقرارهم من أداء حقوق تجب لله عليهم، فلا بد لهم من وصف يكونون به أهلاً للوجوب عليهم، فتثبت لهم الذمة بالمعنى اللغوي والشرعي^(٢).

ثانياً: قوله تعالى: "إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ الآية.

وجه الدلالة:

أن هذه الآية تدل على أن المولى سبحانه وتعالى خص الإنسان من بين سائر المخلوقات بحمل أعباء التكاليف أى وجوبها عليه^(٣).

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه بعض الأصوليين حيث قالوا إن تقدير المال في الذمة لا حاجة له، وأنه من النزهات^(٤) التي

(١) ينظر: حاشية الازميرى على مرآة الأصول ج٢/ ص٤٣٤.

(٢) ينظر: التوضيح لمتن التتبع ج٢/ ص١٦٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ص١٦٣.

لا حاجة في الشرع والعقل إليها بل الشارع مكنه بأن يطالبه بذلك القدر من المال فهذا هو المعقول عرفاً وشرعاً هذا وقد رد الإمام البخاري صاحب كشف الأسرار على القائلين بهذا رداً عنيفاً ووصفهم بأنهم لم يشموا رائحة الفقه^(١).

أقسام أهلية الوجوب:

تتنوع أهلية الوجوب عند الأصوليين إلى نوعين:

الأول: أهلية وجوب كاملة:

وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه، وتثبت للإنسان منذ ولادته حياً.

الثاني: أهلية وجوب ناقصة:

وهي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له فقط دون أن تلزمه حقوق غيره، وتثبت هذه للجنين قبل ولادته^(٢).
ثانياً: أهلية الأداء:

هي صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً، وتسمى أهلية المعاملة بمعنى أن يكون الشخص صالحاً لاكتساب حقوق من تصرفاته وإنشاء حقوق لغيره.

وأساس ثبوت هذه الأهلية: هو العقل لا الحياة كما في أهلية الوجوب فلا تثبت للإنسان وهو جنين في بطن أمه، ولا

(٤) النزهات: جمع نزمه وتطلق على عدة معان منها القول الخيالي من نفع وهذا المعنى هو المقصود هنا (ينظر: المعجم الوسيط ج ١ ص ٨٥).

(١) ينظر: كشف الأسرار ج ٤/ ص ٢٣٨.

(٢) ينظر: كشف الأسرار ج ٤/ ص ٢٣٩، ٢٤٠.

تثبت له عند ولادته، وإنما تثبت له إذا بلغ سن التمييز وهي السابعة.

ومناط هذه الأهلية هو العقل، فإذا كمل العقل ثبت له أهلية أداء كاملة وإذا نقص العقل تثبت أهلية أداء ناقصة، وإذا فقد العقل لم تثبت أهلية أداء مطلقاً^(١).

أقسام أهلية الأداء:

بالاستقراء تبين أن أهلية الأداء قسمان:

أ- أهلية أداء كاملة:

وهي صلاحية الشخص لصدور التصرفات منه على وجه يعتد به شرعاً وعدم توقفها على رأى أحد غيره. وتثبت هذه الأهلية للبالغ العاقل الرشيد، وهذه الأهلية تتبنى على القدرة الكاملة من العقل الكامل والبدن الكامل.

ب- أهلية أداء قاصرة:

وهي صلاحية الشخص لصدور بعض التصرفات منه دون البعض الآخر، أو لصدور أفعال وتصرفات يتوقف نفاذها على رأى غيره وتثبت هذه الأهلية للصبي إذا بلغ سن السابعة إذ لا يشترط البلوغ.

وهذه الأهلية تبنت على القدرة القاصرة من العقل القاصر والبدن القاصر وقد بين صاحب كشف الأسرار هذه الأقسام فقال:

(١) ينظر: التوضيح لمتن التتقيح ج ٢/ ص ١٦٤.

لا خلاف أن الأداء يتعلق بقدرتين:

١- قدرة فهم الخطاب، وذلك بالعقل.

٢- قدرة العمل به، وهى البدن^(١).

والإنسان فى أول حياته عديم القدرتين، لكنه فيه استعداد وصلاحيّة لأن يوجد فيه كل واحدة من القدرتين شيئاً فشيئاً بخلق الله تعالى إلى أن تبلغ كل واحدة منهما درجة الكمال، فقبل بلوغ درجة الكمال، كانت كل واحدة منهما قاصرة كما يكون للصبي المميز قبل البلوغ، وقد تكون إحداهما قاصرة كما فى المعتوه بعد البلوغ، فإنه قاصر العقل مثل الصبي وإن كان قوى البدن ولهذا الحق بالصبي فى الأحكام.

فالأهلية الكاملة:

عبارة عن بلوغ القدرتين أولى درجات الكمال، وهو المراد بالاعتداد فى لسان الشرع، والقاصرة: عبارة عن القدرتين قبل بلوغهما أو بلوغ أحدهما درجة الكمال أ.هـ. وقد ورد هذا المعنى عن صاحب التقرير والتحبير^(٢).

وقد بنى الشارع على الأهلية القاصرة صحة الأداء، وعلى الأهلية الكاملة وجوب الأداء وتوجيه الخطاب، لأنه لا يجوز إلزام الأداء على العبد فى أول أحواله إذ لا قدرة له أصلاً، وإثبات مالا قدرة له عليه منتف شرعاً وعقلاً قال تعالى:

(١) ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ص٢٤٨.

(٢) ينظر: التقرير والتحبير ج٣/ ص١٦٤ ط دار الكتب العلمية بيروت.

"لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"^(١)، وقال "وما جعل عليكم في الدين من حرج"^(٢)، وقبل التمييز والتمكن من الأداء لا وجه لإثبات التكليف بالأداء^(٣).

عوارض الأهلية

تكليف الإنسان موقوف على أهليته، بمعنى أن يكون الإنسان أهلاً للحكم عليه، لكن قد يعرض للإنسان بعد كمال أهليته ما ينقصها أو يفقدها ويسمى هذا عارضاً من عوارض الأهلية.

وقد بين صاحب كشف الأسرار أقسام عوارض الأهلية وذكر أنها تنوع إلى ثلاثة أنواع هي:

الأول: ما يزيل أهلية الوجوب كالموت.

الثاني: ما يزيل أهلية الأداء كالنوم والإغماء.

الثالث: ما يوجب تغييراً في بعض الأحكام مع بقاء أصل أهلية الوجوب وأهلية الأداء كالسفر^(٤).

وباستقراء ما ورد عن صاحب كشف الأسرار وغيره من علماء الأصول نجد أن عوارض الأهلية نوعان:

١- سماوية. ٢- مكتسبة.

والسماوية هي:

الجنون، والصغر، والعته، والنسيان، والنوم، والإغماء، والرق، والمرض، والحيض، والنفاس، والموت.

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٦).

(٢) سورة الحج من الآية (٧٨).

(٣) ينظر: أصول السرخسى ج٢/ ص ٣٠٠ طبعة دار المعرفة بيروت، وكشف الأسرار ج٤/ ص ٢٦٢.

(٤) ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ص ٢٦٢.

والمكتسبة نوعان:

أحدهما: يصدر من ذات المكلف بمعنى أن يكون من الإنسان على نفسه وهى ستة: الجهل، والسكر، والهزل، والسفه، والخطأ، والسفر.

ثانيهما: ما يكون من الغير على ذات المكلف وهو الإكراه^(١).

عوارض أهلية التعامل

هناك أمور تعرض لأهلية الأداء التى هى أساس التعامل فتعدمها كلية أو تنقص منها، أو لا تؤثر فيها لكنها تحد من تصرفات الشخص محافظة على ماله، إما لمصلحة أو لمصلحة غيره.

والعوارض التى تعدم الأهلية هى: الإغماء، والنوم، والجنون، والسكر عند البعض.

أما العارض الذى ينقصها فهو: العته.

أما العوارض التى ينتقصها لكنها تحد من تصرفات الشخص فهى: السفه، الغفلة، الدين، مرض الموت^(٢).

هذا وسوف نقتصر على بيان الإغماء من بين أقسام العوارض لأنه محل بحثنا. وقبل الحديث عن الإغماء نشير بشئ من الإيجاز إلى بيان أنواع العوارض الأخرى فنقول:

(١) ينظر: شرح ابن ملك ص ٩٤٤، وأصول الشيخ أبى زهرة ص ٣٣٩ والتلويح على التوضيح ج ٢/ ص ١٨٠.

(٢) ينظر: الإكراه وأثره فى الأحكام الشرعية أ.د/ عبد الفتاح الشيخ ص ١٦ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٩م.

أولاً: العوارض السماوية هي:

١- الجنون: عبارة عن اختلال القوة العقلية لدى الإنسان بحيث يؤدي هذا الاختلال إلى عدم جريان الأقوال والأفعال على وفق منهج العقل السليم^(١).

أثره على الأهلية:

الجنون أصلياً كان أو طارئاً يؤدي إلى زوال أهلية الأداء بنوعيهما، لأنه يؤدي إلى فقدان التمييز عند المكلف، والتمييز أحد العناصر التي تعتمد عليها أهلية الأداء، وعلى ذلك فلا يعتد بعبارة المجنون، ولا تترتب عليها آثارها، ولا يصح أي تصرف من تصرفاته شأنه في ذلك شأن الصبي غير المميز.

أما بالنسبة لأهلية الوجوب، فإن الجنون لا ينافيها، لأنها تثبت بالذمة، والجنون لا ينافي الذمة، لأنها ثابتة لكل مولود من البشر.

٢- العتة: هو آفة توجب خللاً في العقل، فيصير صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء، وبعضه كلام المجانين وكذا سائر أمور^(٢).

أثر على الأهلية:

العتة نوعان:

أ- عتة شديد: وهو ما يفقد الشخص إدراكه وتمييزه فيكون الشخص المصاب به فاقداً للأهلية وهذا النوع باتفاق العلماء يعامل معاملة المجنون.

(١) ينظر: التوضيح لمتن التفتيح ج٢/ ص٣٤٤، وتيسير التحرير ج٢/ ص٣٥٩

وشرح المنار لابن ملك ص٩٤٧.

(٢) ينظر: كشف الأسرار على أصول اليزدوي ج٢/ ص٢٦٣.

ب- نوع خفيف: وهو المعتوه المميز الذي يتحقق منه بعض الإدراك ولكن لا يصل إلى الإدراك الكامل فيكون ناقص الأهلية وحكم صاحب هذه الآفة انه يعامل معاملة الصبي المميز.

٣- النسيان:

هو جهل الإنسان بما كان يعلمه ضرورة مع علمه بأمور كثيرة لا بأفة.

أثره على الأهلية:

لا يؤثر النسيان على أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء فالناسي مكلف كامل الأهلية، ومن ثم تثبت العبادة في ذمته عند تحقق سبب الوجوب، غير أن الناسي لا يخاطب بالأداء حال نسيانه بل عند تذكره لذلك قال - ﷺ - "من نسى صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك" (١).

٤- النوم:

وهو فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه وتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلامتها كما تمنع من استعمال العقل مع قيامه (٢).

أثره على الأهلية:

لا يؤثر النوم في أهلية الوجوب لثبوتها بالنمة والإسلام والنوم لا يخل بهما، وينافي أهلية الأداء، لا متناع الفهم وعدم القدرة على إيجاب الفعل حال النوم، وبناء على هذا يوجب النوم تأخير الخطاب بالأداء لوقت اليقظة والانتباه (٣).

(١) ينظر: صحيح مسلم ج١/ ص٢٧٦، ونيل الأوطار ج٢/ ص٣٠.

(٢) ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ص٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) ينظر: تيسير التحرير ج٢/ ص٢٦٥، وفتح الغفار بشرح المنار ج٣/ ص٨٩ والتلويح على التوضيح ج٢/ ص١٦٩.

٥- الإغماء:

هو فتور يزيل القوى ويعجز به ذو العقل عن استعماله مع قيامه حقيقة.

أثره على الأهلية:

لا يؤثر الإغماء على أهلية الوجوب والأداء، لكنه يمنع فهم الخطاب كالنوم، لأنه مرض يناقى القوة أصلاً، ولا يزيل العقل فيعجز المكلف معه عن الأداء فيتأخر الأداء إلى وقت الإفاقة^(١).

٦- الرق:

هو عجز حكى شرع في الأصل جزاء على الكفر.

أثره على الأهلية:

الرق لا يناقى أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء، بل قد يكون الرقيق من حيث سلامة بنيته وكمال عقله أفضل من الحر بدرجات، لكن الشارع حكم بضعفه من حيث ملكية الحقوق التي يملكها الحر، فضعفه أنن حكى لا حقيقى^(٢).

٧- المرض:

هو حالة للبدن يزول بها اعتدال الطبيعة، والمراد من المرض الذى هو من عوارض الأهلية مرض الموت.

أثره على الأهلية:

لا يؤثر المرض على أهلية الحكم أى ثبوت الحكم ووجوبه على الإطلاق ولا يؤثر كذلك على أهلية العبارة أى

(١) ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ص ٢٧٩.

(٢) ينظر: عوارض الأهلية أ.د/ صبرى معارك ص ٢٥٢.

أهلية الأداء، وبالتالي كان ينبغي أن يجب على المريض العبادات كاملة كما تجب على الصحيح لكن لما كان المرض من أسباب العجز شرعت العبادات على المريض بقدر الاستطاعة والمكنة قال تعالى: "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها" (١).

فأثر المرض في التكاليف الشرعية يظهر في التخفيف والتيسير في حق المريض وهذا غاية الرحمة قال تعالى: "ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج" (٢).

٨- الحيض والنفاس:

الحيض: هو دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصغر.
والنفاس: الدم الخارج من قبل المرأة عقب الولادة.
أثرهما على الأهلية:

الحيض والنفاس جعلاً معاً أحد العوارض لأنهما متحdan في الصورة والحكم أما عن أثرهما في الأهلية فهما لا يؤثران على أهلية الوجوب ولا على أهلية الأداء، لأنهما لا يخلان بالذمة ولا بالعقل والتمييز ولا بقدرة البدن (٣).

٩- الموت:

هو انقطاع سبل الحياة برجوع الإنسان إلى ربه، وقيل: هو صفة وجوديه خلقت ضد الحياة لقوله تعالى: "الذي خلق

(١) سورة البقرة من الآية (٢٨٦).

(٢) سورة الفتح من الآية (١٧).

(٣) ينظر: كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٤/ ص٣١٢.

الموت والحياة" (١)، ولهذا قيل تفسير الموت بزوال الحياة تفسير بلازمه.

أثره على الأهلية:

الموت ينافي أهلية الوجوب وأهلية الأداء، لأن الميت غير أهل للخطاب كما أن التكليف يراد به الابتلاء والاختيار، ولا ابتلاء ولا اختيار بعد الموت بل الجزاء إن خيراً فخير وإن شراً فشر (٢).

ثانياً: العوارض المكتسبة وهي:

١ - الجهل: وهو نوعان:

جهل بسيط: وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به.

وجهل مركب: وهو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للمواقع مع اعتقاد مطابقته.

أثره على الأهلية:

لا يؤثر الجهل على أهلية التكليف بنوعيهما سواء أكانت أهلية وجوب أو أهلية أداء، ومن ثم لا يعذر المكلف من المؤاخذه عن فعل ما كلف به أو تركه عن جهل، وهذا هو الأصل والقاعدة العاملة، لكن الشارع استثنى من ذلك بعض الحالات وجعله عنراً بالنسبة للمؤاخذه عليها. (٣)

(١) سورة الملك من الآية (٢).

(٢) ينظر: التلويح على التوضيح ج٣/ ص٣٥٤، وشرح المنار لابن ملك ص٩٦٦.

(٣) مثال الحالات المستثناة الجهل بالأحكام الإسلامية في غير دار الإسلام (ينظر:

أصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة ص٣٥١).

٢- السكر:

هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض الأسباب الموجبة له فيمنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله.

أثره على الأهلية:

السكر لا ينافي أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء، فالسكران مكلف تتحقق فيه الذمة والعقل والتمييز، فهو مخاطب ولا يسقط عنه الخطاب لكن غاية ما في الأمر أن السكر يمنع استعمال العقل لفترة من الزمن ثم يعود بعدها إلى التفكير، فيكون مسئولاً عن أفعاله وتلزمه التكاليف الشرعية بعد أن يصحو من السكر، فهو في صحوه مسئول عن فعله في سكره^(١).

٣- الهزل:

هو أن ينطق المرء بكلام راضياً فاهماً مختاراً معناه، ولكنه لا يريد حقيقته ولا مجاوزة لهواً ولعباً.

أثره على الأهلية:

لا يؤثر الهزل في أهلية الوجوب ولا أهلية الأداء، ولا اختيار المباشرة والرضا بها، ولكنه ينافي اختيار الحكم والرضا به، ومعنى هذا أن الهازل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه، ولكنه لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد إلى الشيء وإرادته، والرضا هو إثارته وإستحسانه^(٢).

(١) ينظر: فتح الغفار بشرح المنار ج٣/ ص١٠٦، وشرح المنار وحواشيه ج٢/

ص٣٧٨.

(٢) ينظر: التوضيح لمقن التقيع ج٢/ ص٣٧٦.

٤- السفه:

عبارة عن التصرف في المال بخلاف مقتضى الشرع والعقل بالتبذير فيه والإسراف مع قيام حقيقة العقل. أثره على الأهلية:

لا يوجب السفه خللاً في الأهلية بنوعيتها، لأنه لا يخل بمناطها وهو العقل وسائر القوى الظاهرة والباطنة، فالفقيه عاقل لكنه غير رشيد ولذلك فهو مخاطب بكل التكليفات الشرعية، فالفقه لا يمنع أحكام الشرع ولا يوجب سقوط الخطاب عن السفه بحال سواء منع المال أو لم يمنع حجر عليه أو لم يحجر (١).

٥- السفر:

هو الخروج على قصد المسير إلى موضع بينه وبين ذلك الموضع مسيرة ثلاثة أيام فما فوقها بسير الأبل ومشى الأقدام. أثره على الأهلية:

السفر لا ينافي شيئاً من الأهلية (بنوعيتها) أى لا يخل بها بوجه لبقاء القدرة الظاهرة والباطنة بكمالها، ولا يمنع وجوب شيء من الأحكام، لكنه جعل في الشرع من أسباب التخفيف بنفسه مطلقاً يعنى من غير نظر إلى كونه موجباً للمشقة أو غير موجب لها (٢).

٦- الخطأ:

هو فعل أو قول يصدر عن الإنسان بغير قصده بسبب ترك التثبت عند مباشرة أمر مقصود سواه.

(١) ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ص٣٦٩، ٣٧٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ج٤/ ص٣٧٦، وشرح المنار لابن ملك ص٩٩٠.

أثره على الأهلية:

لا ينافي الخطأ الأهلية بنوعيتها أى لا يخل بها بوجه لبقاء القدرة الظاهرة والباطنة بكمالها، فالمخطئ شخص كامل العقل والتمييز والبدن، غير أن الشارع قد جعل الخطأ عنراً لرفع الآثم المترتب على الفعل فى الآخرة^(١)

٧- الإكراه:

عبارة عن حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه، ولا يختار بمباشرته لو خلى ونفسه.

أثره على الأهلية:

لا يؤثر الإكراه على الأهلية بنوعيتها، فالمكره شخص مخاطب من قبل صاحب الشرع لبقاء الذمة والعقل والبلوغ سواء كان الإكراه ملجئ أو غير ملجئ^(٢).

بهذا: نكون قد تحدثنا عن مجموعة عوارض الأهلية من حيث بيان أثر كل عارض على الأهلية بالقدر الذى يتناسب مع بحث الإغماء.

(١) ينظر: التلويح على التوضيح ج٢/ ص٣٨٨، كشف الأسرار ج٤/ ص٣٨٠.

(٢) ينظر: التلويح ج٢/ ص٣٩٠، وكشف الأسرار ج٤/ ص٣٨٣، وتيسير التحرير ج٢/ ص٣٠٧.

الإغماء

تعريف الإغماء لغة:

هو فقد الحس والحركة لعارض، تقول: غُمِيَ عليه - بضم الغين وكسر الميم وغمي - بتشديد الميم مفتوحة - أى عرض له ما أفقده الحس والحركة فهو مغمى عليه^(١).
وهو مصدر الفعل الرباعي أغمى عليه فهو مغمى عليه بمعنى غش عليه ثم أفاق^(٢).

وفى الاصطلاح:

هو فتور يزيل القوى، ويعجز به ذو العقل عن استعماله مع قيام حقيقته^(٣)، وعرفه بعض العلماء بأنه: "فتور غير أصلى لا بمخدر يزيل عمل القوى".
وقيل إنه "آفة توجب انحلال القوى الحيوانية بغتة".
وهذه التعريفات وإن اختلفت فى اللفظ إلا أنها تجتمع فى المعنى^(٤).

(١) ينظر: الصحاح للجوهري ج٦/ ص٢٤٤٩ الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٢هـ سنة ١٩٨٢، المعجم الوسيط ج٢/ ص٦٦٤ الطبعة الثانية بيروت مصوره عن طبعة دار المعارف سنة ١٣٩٣هـ/ سنة ١٩٧٣م.

(٢) ينظر: القاموس المحيط ج٤/ ص٣٧٣.

(٣) ينظر: كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٤/ ص٢٧٩.

(٤) ينظر: كشف الأسرار على أصول البزدوى ج٤/ ص٢٧٩، تيسير التحرير ج٢/ ص٢٦٦ والتوضيح لمتن التفتيح ج٢/ ص١٦٩، وحاشية الأزميرى على مرآة الأصول ج٢/ ص٤٤١ الطبعة الأميرية الكبرى سنة ١٣٥٨هـ.

الفرق بين الإغماء والنوم:

ذكر العلماء عدة فروق بينهما، منها ما يأتي:

١- النوم فترة طبيعة أصلية، وهو سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به، ولا يخلو إنسان عنه في حال صحته، بخلاف الإغماء، فإنه سهو يحد عن مرض وقد يخلو عنه الإنسان مدة حياته.

٢- النوم يمكن إزالته بالتنبه بخلاف الإغماء، فإنه لا يمكن إزالته بفعل أحد.

٣- النوم لا يزيل أصل القوة، وإن أوجب العجز عن استعمالها بخلاف الإغماء، فإنه يزيل أصل القوة، وإن لم يزيل أصل العقل.

٤- النوم يتحقق من الإنسان باختباره في معظم أحواله، بينما الإغماء لا اختيار للإنسان في تحققه^(١).

أثره الإغماء على الأهلية:

لا يؤثر الإغماء على أهلية الوجوب ولا على أهلية الأداء، لكنه يمنع فهم الخطاب كالنوم مع سلامة العقل، والعجز عن استعمال العقل لا يوجب عدم العقل فتبقى الأهلية ببقائه كمن عجز عن استعمال السيف لم يؤثر ذلك في السيف بالإعدام، ألا ترى أنه لا يولى عليه كما يولى على الصبي والمجنون،

(١) ينظر: حاشية الأزميري على مرآة الأصول ج٢/ ص٤١، كشف الأسرار ج٤/ ص٢٧٩، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص٧٨ بيروت سنة ١٤٠١هـ/ سنة ١٩٨١م، وتيسير التحرير ج٢/ ص٢٦٦ وشرح التلويح على التوضيح ج٢/ ص١٧٠.

فالإغماء مرض وليس زوالاً للعقل كالجنون وإلا لعصم منه النبي - ﷺ - كما عصم من الجنون لقوله تعالى:
" ما أنت بنعمة ربك بمجنون" (١).

إذن فالأهلية بنوعيتها موجودة مع الإغماء، غاية الأمر أن الخطاب بالأداء يتأخر إلى وقت الإفاقة والتمكن من أدائه بإرادة واختيار (٢) وبناءً على هذا فإن حكم العبادات في حق المغمى عليه إن كان الإغماء بالنسبة لها ممتداً فإنه يكون عذراً تسقط به الواجبات التي امتد فيها وإن كان غير ممتد فإنه لا يكون عذراً مسقطاً لما يفوت بسببه من واجبات.

وأما حكم أقوال المغمى عليه فإنها تأخذ حكم أقوال النائم فهي غير معتبرة شرعاً.

أما عن تصرفاته فإن منها ما يتعلق بحقوق الله وحكمها العفو لأن المواخذة تستلزم اليقظة، وهي منعدمة في المغمى عليه ومنها ما يتعلق بحقوق العباد وحكمها أنه مؤاخذ عليها مالياً فقط إذ يلزمه الضمان المالي إذا أتلّف مال غيره، ولا يؤاخذ عليها من ناحية العقوبة البدنية، لأن العقوبة البدنية تستلزم القصد والإرادة والاختيار، وهي منتفية في حق المغمى عليه (٣).

(١) سورة القلم آية (٢).

(٢) ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ص٢٧٩، والأهلية وعوارضها للشيخ أحمد إبراهيم ص٣٧٧ وعوارض الأهلية عند الأصوليين لأستاذنا الدكتور/ صبرى محمد معارك ص٢٢٥، ٢٢٦ طبعة ١٩٨٢/١٩٨١م.

(٣) ينظر: مرآة الأصول ص٣٣١، والأهلية وعوارضها للشيخ أحمد إبراهيم ص٣٧٧، وعوارض الأهلية عند الأصوليين أ.د/ صبرى معارك ص٢٣٠.

تتبييه:

مما يجب التتبييه إليه هنا أن الأصوليين ذكورا أن الإغماء وإن كان كالنوم، لأن العجز عن استعمال العقل لا يوجب عدمه، فتبقى الأهلية ببقائه لكنه فوق النوم وأشد منه في فوات الاختيار. وعلى هذا يكون الأصوليون قد جمعوا بين النائم والمغمى عليه فيها يتعلق بهما من أحكام تتصل بمعاملتهما وأن أقوالهما لا اعتبار لها. وأما أفعالهما فإنها موجبة للضمان صيانة لحقوق العباد..

وقد ذكر الفقهاء هذه الأحكام بالنسبة للنائم وقالوا: إن المغمى عليه يأخذ حكمه لأنه أشد منه في فوات الاختيار. والذي يدل على أن أحكام المغمى عليه تأخذ أحكام النائم أن الفقهاء أجمعوا على أن بيع النائم لا يصح، لأنه غير مميز، لأنه قول يعتبر الرضا والمغمى عليه يأخذ حكمة، فهم أحيانا ينكرون حكم بيع المغمى عليه مثلاً، وأحيانا ينكرون حكم بيع النائم وهذا هو ما يستفاد من كلامهم^(١).

هذا وسوف نذكر هذه الأحكام فيما بعد بالتفصيل.

ثالثاً: التطبيقات العملية للدراسة الأصولية النظرية:أثر الإغماء على الأحكام الشرعية:أولاً: الإغماء والردة:

لا تصلح الردة من المغمى عليه، لأن العلماء اتفقوا على أن من شروط صحة الردة العقل حيث إن العقل من شرائط الأهلية في الاعتقادات وغيرها، لأن القصد مطلوب في

(١) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٥، والمبسوط للرخسى ج ٣/ ص ٤٧ كشف الأسرار ج ٤/ ص ٢٧٨.

الاعتقادات، والقصد متفق بالنسبة للمغنى عليه فلا تصح منه الردة لذلك^(١).

ثانياً: الإغماء والوضوء:

قال الأحناف:

من نواقض الوضوء الإغماء، لأنه يستر العقل، لأن فيه استرخاء المفاصل، واستطلاق الوكاء^(٢).

وجاء في كتاب فتح القدير: ينقض الوضوء بالإغماء والجنون، لأن العقل في الإغماء مغلوب وفي الجنون مسلوب، ولهذا جاز الإغماء على الأنبياء دون الجنون. ولأن الإغماء فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء، لأن النائم يتنبه بالتنبيه بخلاف المغنى عليه، وإذا كان النوم مضطجعا ينقض الوضوء فمن باب أولى الإغماء، لأنه حدث في الأحوال كلها يعنى حال القيام والقعود والركوع والسجود لوجود الاسترخاء^(٣).

وقال المالكية والشافعية:

ينقض الوضوء بالإغماء، وقد نقل ذلك عنهم ابن المنذر فقال: أجمع الفقهاء - الحنفية، والمالكية، والشافعية - على أن الإغماء ينقض الوضوء، ولهذا يجب الوضوء على المغنى عليه بعد زوال حال الإغماء سواء أكان الإغماء يسير أو كثير.

(١) ينظر: بدائع الصنائع جـ ٧/ ص ١٣٤ ط بيروت لبنان، والدر المختار جـ ٣/ ص ٣١١.

(٢) الوكاء: ما يشد به رأس القربة، وأوكى على ما في ساقه شدة بالوكاء، وقيل هو من قولهم: أوك حلقك أى اسكت.

(ينظر: بدائع الصنائع جـ ١/ ص ٣٠، ومختار الصحاح ص ٧٣٥).

(٣) ينظر: فتح القدير جـ ١/ ص ٥٠ طبعة البابي الحلبي.

ودليلهم: أن حس المغمى عليه أبعد من حس النائم بدليل أنه ينتبه بالانتباه، وقد وجب الوضوء على النائم فيجب على المغمى عليه من باب أولى^(١).

وقال الحنابلة: ينقض الوضوء بالإغماء حيث نص على هذا ابن جزم في المحلى فقال: مسألة - الأشياء الموجبة للوضوء ولا يوجب الوضوء غيرها، قال قوم: ذهاب العقل بأى شئ ذهب من جنون أو إغماء أو سكر من أى شئ سكر وقالوا: هذا إجماع متيقن أهـ^(٢).

وقال الظاهرية: لا ينقض الوضوء بالإغماء، ودليلهم على ذلك: ما روى من طريق عائشة أم المؤمنين: أنه - ﷺ - فى علة التى ماتت فيها أراد الخروج للصلاة فأغمى عليه. فلما أفاق أغتسل ولك تذكر وضوءاً، وإنما كان أغتساله ليقوى على الخروج^(٣).

الرأى الراجح فى نظرنا:

هو مذهب جمهور العلماء الذين قالوا بنقض الوضوء بالإغماء لقوة أدلتهم هذا فضلاً عن أن الوضوء ينقض بالنوم والنوم أخف من الإغماء فى تأثيره على الحس لأن النائم ينتبه بالتنبيه والمغمى عليه ليس كذلك فىكون الإغماء ناقضاً للوضوء من باب أولى.

(١) ينظر: المغنى لابن قدامة ج١/ص١٦٤، وشرح منح الجليل على مختصر خليل ج١/ص٦٦.

(٢) ينظر: المحلى لابن حزم ج١/ص٢٢١ تحقيق أحمد محمد شاكر مكتبة دار التراث بالقاهرة.

(٣) ينظر: المرجع السابق ج١/ص٢٢٢.

الإغماء والمسح:

ينتقض المسح على الخف بكل ناقض للوضوء، لأنه بعض الوضوء^(١)، وعلى هذا ينقض المسح على الخفين بالإغماء.

الإغماء والغسل:

يندب الغسل للإفاقة من الإغماء قال ابن المنذر: ثبت أن النبي - ﷺ - "أغتسل من الإغماء" متفق عليه من حديث عائشة^(٢).

الإغماء والتيمم:

مذهب الفقهاء أن كل ما ينقض الوضوء والغسل ينقض التيمم، لأنه بدل عنهما وناقض الأصل ناقض لخلفه، وعلى هذا لو فقد شخص الماء وتيمم ثم أغمى عليه فإن الإغماء ينقض التيمم، ولا بد من إعادته مرة أخرى^(٣).

الإغماء والأذان:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يصح الأذان من المغمى عليه، لأن الأذان ذكر معظم، وتأنين المغمى عليه ترك لتعظيمه^(٤).

(١) ينظر: فتح القدير ج١/ص١٠٥ وما بعدها، ومعنى المحتاج ج١/ص٦٨، والمهذب ج١/ص٢٢.

(٢) ينظر: نيل الأوطار ج١/ص٢٤٣.

(٣) ينظر: فتح القدير ج١/ص٩١ والشرح الصغير ج١/ص١٩٩، ومعنى المحتاج ج١/ص١٠١، وكشاف القناع ج١/ص١٩٠.

(٤) ينظر: بدائع الصانع ج١/ص١٥٠، وجواهر الأكليل ج١/ص٣٦.

الإغماء والصلاة:

قال الأحناف:

تسقط الصلاة عن المغمى عليه^(١) إذا استمر الإغماء أكثر من خمس صلوات، أما إن استمر أقل من ذلك وجب عليه القضاء إذا بقى من الوقت ما يسع أكثر من التحريمه فلو لم يبق من الوقت ما يسع قدر التحريمه لم تجب عليه صلاة ذلك الوقت^(٢).

وقد اختلف علماء الأحناف فيما يتحقق به امتداد الإغماء في الصلاة.

قال صاحب كشف الأسرار:

وقت جنس الصلاة يوم وليله، وهو وقت قصير في نفسه، فتأكدت كثرتها بدخولها في حد التكرار، وقد وقع خلاف بين العلماء فيما يحصل به التكرار.

فذهب الأمام أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - إلى أن الامتداد في الصلاة يحصل بدخول وقت السادسة والزيادة على اليوم والليلة بساعة أقامه للسبب الظاهر وهو الوقت مقام الحكم (وهو الصلاة) تيسير على العباد في سقوط القضاء، فهما اعتبراً الزيادة على اليوم والليلة بالساعات.

وذهب الأمام محمد: إلى أن التكرار في الصلوات يحصل بخروج وقت السادسة وصيرورة الصلوات ستاً، لأن التكرار

(١) بمعنى أنه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلوات أثناء فترة الإغماء.

(٢) ينظر: الدر المختار ورد المختار ج ١/ ص ٣٣٠.

يَتَحَقَّقُ بِذَلِكَ، وَهَذَا يَكُونُ الْأَمَامُ مُحَمَّدٌ اعْتَبِرَ جِنْسَ الصَّلَاةِ فَاسْتَرَطَ تَكَرَّارَهَا^(١).

وَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ:

لَا يُلْزِمُهُ قَضَاءُ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يَفِيقَ فِي جُزْءٍ مِنْ وَقْتِهَا وَمَنْ أَدْلَتْهُمْ عَلَى ذَلِكَ:

مَا رَوَى عَنْ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ -
عَنِ الرَّجُلِ يَغْمِي عَلَيْهِ فَيَتْرِكُ الصَّلَاةَ الْيَوْمَ وَالْيَوْمِينَ فَقَالَ رَسُولُ
اللَّهِ - ﷺ - "لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَضَاءٌ إِلَّا أَنْ يَغْمِيَ عَلَيْهِ فِي
صَلَاتِهِ فَيَفِيقَ وَهُوَ فِي وَقْتِهَا فَيُصَلِّيَهَا"^(٢).

وَبِنَاءً عَلَى مَاوردَ عَنْهُمَا نَقُولُ: إِنَّ الْإِغْمَاءَ إِذَا زَادَ عَنْ
وَقْتُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ غَضْرًا مَسْقُطًا لِلْقَضَاءِ أَمَا إِذَا لَمْ يَزِدْ
عَنْ وَقْتُ صَلَاةٍ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ مَا يَفُوتُ بِسَبَبِهِ مِنْ وَاجِبَاتٍ^(٣).

وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ:

يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ تَغَطَّى عَقْلُهُ بِمَرَضٍ أَوْ إِغْمَاءٍ، لِأَنَّ
ذَلِكَ لَا يَسْقُطُ الصَّوْمَ فَكَذَا الصَّلَاةَ.

(١) ينظر: كشف الأسرار على أصول اليزدوى ج٤/ ص٢٨٠ وما بعدها.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه في كتاب الصلاة باب المغمى عليه يفيق بعد ذهاب الوقت فلا يكون عليه قضائها ج٢/ ص٣٨٨ ط دار المعرفة بيروت والدارقطني في باب الرجل يغمى عليه وقد جاء وقت الصلاة هل يقضى أم لا؟ ج٢/ ص٨٢، وفي الحديث الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي وهو متهم بالوضع كما في إسناده خارجه بن مصعب وهو ضعيف أيضاً ينظر (التعليق المغني على إدارقطني ج٢/ ص٨٢ والمنتقى شرح موطأ الإمام مالك ج١/ ص٢٤ ط دار الكتاب العربي.

(٣) ينظر: المجموع شرح المذهب ج٣/ ص٦ ط دار الفكر.

وجاء في المغنى مع الشرح الكبير: مسألة: والمغنى عليه
يقضى جميع الصلوات التى كانت فى حالة إغمائه^(١)
ومن أدلتهم على ذلك:

ما روى أن عماراً غشى عليه أياماً لا يصلى ثم استفاق
بعد ثلاث ف قيل له: هل صليت؟ قال ما صليت منذ ثلاث، فقال
أعطونى وضوءاً فتوضأ ثم صلى تلك الليلة^(٢).

الإغماء والصوم:

قال الحنفية:

من أغمى عليه فى رمضان لم يقض اليوم الذى حدث فيه
الإغماء لوجود الصوم، وهو الإمساك المقرون بالنية، وإذ
الظاهر وجودها فيه لأن ظاهر حال المسلم فى ليالى رمضان
عدم الخلو عن النية، وقضى ما بعده من الأيام لانعدام النية، وإن
أغمى عليه أول ليلة قضاها كله غير يوم تلك النية، لأن ظاهر
حال المسلم نية الصوم، ومن أغمى عليه رمضان كله قضاها،
لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجا فيصير عذراً فى
التأخير لا فى الإسقاط.

وجاء فى بدائع الصنائع: فى شرائط الصوم: أن عامة
مشايخ الحنفية على أن الأفاقه واليقظة ليست من شرائط

(١) ينظر: المغنى لابن قدامة ج١/ص٤١١، ٤١٢ ط دار الكتاب العربى بيروت.

(٢) أخرجه الدارقطنى فى سننه ج٢/ ص٨١ وقال بن حزم رويها عن عمار بن ياسر
وعطاء ومجاهد وإبراهيم وحماة بن أبى سليمان وقتادة أن المغنى عليه يقضى (ينظر
المحلى لابن حزم ج٢/ ص٢٣٢ ط دار الأفاق الجديدة بيروت).

الوجوب، وعلى هذا يجب الصيام على المغمى عليه لكن أصل الوجوب الأداء بناء على أن عندهم الوجوب نوعان: أحدهما: أصل الوجوب، وهو اشتغال الذمة بالواجب، وأنه ثبت بالأسباب لا بالخطاب، ولا تشترط القدرة لثبوته بل ثبت جبرا من الله تعالى شاء العبد أو أبى.

والثاني: وجوب الأداء وهو إسقاط ما فى الذمة وتفريغها من الواجب وأنه ثبت بالخطاب، وتشترط له القدرة على فهم الخطاب، وعلى أداء ما تناوله الخطاب، لأن الخطاب لا يتوجه إلى العاجز عن فهم الخطاب، وعلى العاجز عن فعل ما تناوله الخطاب، والمغمى عليه عاجز عن استعمال عقله فى فهم الخطاب وعن أداء ما تناوله الخطاب، فلا يثبت وجوب الأداء فى حقه، ويثبت أصل الوجوب فى حقه، لأنه لا يعتمد القدرة بل يثبت جبرا وقال أهل التحقيق من مشايخ الحنفية: إن الوجوب فى الحقيقة نوع واحد وجوب الأداء، فكل من كان من أهل الأداء كان من أهل الوجوب ومن فلا، ولأن الوجوب المعقول هو وجوب الفعل فمن لم يكن من أهل أداء الفعل الواجب، وهو القادر على فهم الخطاب والقادر على فهم ما يتناوله الخطاب لا يكون من أهل الوجوب ضرورة، والمغمى عليه عاجز عن فهم الخطاب بالصوم وعن أدائه، إذ الصوم الشرعى هو الإمساك لله تعالى، ولن يكون ذلك بدون النية، والمغمى عليه ليس من أهل النية فلم يكن من أهل الأداء فلم يكن من أهل الوجوب ... والذى دعا عامة المشايخ إلى القول

بالجوب في حق المغمى عليه ما انعقد الإجماع عليه من وجوب القضاء في حقه بعد الأفاقة بعد مضي الشهر أو كله^(١).

وقال المالكية:

لا يصح صوم المغمى عليه مطلقاً، ويجب عليه القضاء إن بقي مغمى عليه يوماً فأكثر، فإن أغمى عليه يسيراً كنصف اليوم فأقل بعد التحريم لم يقض، وإن أغمى عليه ليلاً، فأفاق بعد طلوع الفجر فعليه قضاء الصوم لفوات محل النية وهو ليس بعاقل^(٢).

وقال الشافعية:

يجب قضاء ما فات بالإغماء، وجاء في نهاية المحتاج إن الإغماء لا يضر إذا آفاق لحظة في نهاره أي لحظة كانت اكتفاءً بالنية مع الأفاقة في جزء، لأنه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون^(٣).

وقال الحنابلة:

لا يصح الصوم من المغمى عليه، وجاء في المغنى لابن قدامة: من أغمى عليه جميع النهار، فلم يبق في شيء منه لم يصح صومه ودليلهم: أن الصوم هو الإمساك مع النية، فإن كان مغمى عليه فلا يضاف الإمساك إليه فلم يجزئه، لأن النية أحد ركني الصوم فلا تجزئ وحدها كالإمساك وحده^(٤).

(١) ينظر: بدائع الصنائع ج٢/ ص١٠٠٢، ١٠٠٣.

(٢) ينظر: منح الجليل على مختصر خليل ج١/ ص٣٩٦.

(٣) ينظر: نهاية المحتاج شرح المنهاج ج٣/ ص١٧٦.

(٤) ينظر: المغنى لابن قدامة ج٣/ ص١١٥.

ومن خلال ما ورد عن لفقهاء نستطيع أن نقول: إن الإغماء يوجب القضاء بالاتفاق ويصح صوم المغمى عليه عند الشافعية والحنابلة إن آفاق لحظة من النهار فإن أطبق الإغماء جميع النهار لم يصح الصوم، ويصح صوم المغمى عليه مطلقاً عند الحنفية، ولا يصح صومه عند المالكية إلا إذا أغمى عليه يسيراً كنصف اليوم فأقل.

ولم يخالف في ذلك إلا الأمام الحسن البصري - رحمه الله - حيث ذهب إلى القوم بعدم وجوب القضاء على المغمى عليه. ودليله:

أن سبب وجوب الأداء لم يتحقق في حق المغمى عليه لزواله بالإغماء ووجوب القضاء يثبت عليه.

وقد رد الحنفية على ما ذهب إليه الحسن البصري فقالوا: إن الإغماء عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه، لأن سقوطه بزوال الأهلية أو الحرج، ولا تزول الأهلية به، ولا يتحقق الحرج به أيضاً، لأنه إنما يتحقق فيما يكثر وجوده، وامتداده في حق الصوم نادر، لأنه مانع من الأكل والشرب، وحياة الإنسان شهراً بكونهما لا تتحقق إلا نادراً فلا يصلح لبناء الحكم عليه، بخلاف الإغماء في الصلاة فإن امتداده فيها غير نادر فيوجب حرجاً فيجب اعتباره، لأن الأحكام تبنى على ما غم وغلب لا على ما شذ ونذر^(١).

(١) ينظر: عوارض الأهلية أ.د/ صبرى معارك ص ٢٢٨، ٢٢٩.

الإغماء والاعتكاف

قال الحنفية: يبطل الاعتكاف إذا أغمى على المتعكف أياماً، ويقضيه في الإغماء دون الجنون^(١).

قال المالكية: إن مرض المعتكف مرضاً يمنعه من المكث في المسجد أو من الصوم دون المكث في المسجد أو جن أو أغمى عليه خرج إلى بيته^(٢).

وقال الشافعية: ولا يصح اعتكاف المغمى عليه في الابتداء، أما لو طرأ عليه في أثناء اعتكافه فإنه لا يبطل، ويجسب زمنه من اعتكافه^(٣).

وقال الحنابلة: لا يبطل الاعتكاف بالإغماء كما لا يبطل بالنوم بجامع بقاء التكليف^(٤).

الإغماء والزكاة

قال الأحناف: لا تجب الزكاة على المغمى عليه لو استمر الإغماء حول أو أكثر لأنه غير مخاطب وقت الإغماء^(٥) وذهب جمهور العلماء إلى أن الإغماء لا يؤدي إلى سقوط الزكاة حتى لو كان ممتداً بأن استغرق حول أو أكثره، لأن امتداده في الزكاة أمر نادر فلا يبنى عليه السقوط، لأن الأحكام تبنى على ما عم وغلب دون ما شذ ونذر^(٦).

(١) ينظر: رد المختار على الدر المختار ج ٢/ ص ١٣٦.

(٢) ينظر: للفواكه اللوانى ج ١/ ص ٣٧٤.

(٣) ينظر: مغنى المحتاج شرح المنهاج ج ١/ ص ١٩٦.

(٤) ينظر: المغنى لابن قدامة ج ٣/ ص ١٩٦.

(٥) ينظر: فتح القدير ج ١/ ص ٤٨١ واللباب ج ١/ ص ١٤٠.

(٦) ينظر: للتوضيح لمتن التتبع ج ٢/ ص ١٦٩.

الإغماء والحج:

لا يبطل الإحرام بالإغماء كالصوم وهذا باتفاق العلماء ولا يجوز الإحرام عن المغمى عليه عند الشافعية والمالكية والحنابلة^(١).

الإغماء والحلف:

اتفق العلماء على أنه لا تصح يمين المغمى عليه، لأن من شروط صحة اليمين بالله تعالى أن يكون الحالف قاصداً إلى اليمين، والقصد بالنسبة للمغمى عليه غير متصور، لأن الإغماء يبطل الاختيار والإرادة، وذلك لانعدام التمييز في حالة الإغماء، فلا تصح عبارة المغمى عليه فيما يعتبر فيه القصد والاختيار حتى أن كلامه يصير بمنزلة الحان الطيور^(٢).

الإغماء والطلاق:

لا يصح طلاق المغمى عليه وهذا باتفاق العلماء، والدليل على ذلك قوله - ﷺ - "لا طلاق في إغلاق"^(٣).

وجه الدلالة:

هو أن المراد من الإغلاق كل ما يسد باب الإدراك والقصد والوعى والإغماء يتحقق به هذا ومن ثم لا يقع طلاق

(١) ينظر: فتح القدير ج٢/ ص١٢٠ وما بعدها والمجموع ج٧/ ص١٧-٢٥ والمغنى ج٣/ ص٢١٨.

(٢) ينظر: حاشية الأزميري على مرآة الأصول ج٢/ ص٤٤٠ وكشف الأسرار عن أصول البزوى ج٤/ ص٢٧٨.

(٣) رواه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة ينظر: نيل الأوطار ج٦/ ص٢٣٥ ونصب الراية ج٣/ ص٢٢٣.

عليه كما أن الطلاق تصرف يحتاج إلى إدراك كامل وعقل وافر وهذا لا يتوافر في حق المغمى عليه^(١).

الإغماء والرجعة:

قال الأحناف تصح الرجعة من المغمى عليه قياساً على المجنون الذي يتولى عنه وليه حتى لا يفوت حقه بإيقضاء العدة^(٢).

وقال الجمهور لا تصح الرجعة من المغمى عليه لأن من شروط صحة الرجعة عندهم أن يكون المرتجع أهلاً للزواج بنفسه وذلك بأن يكون عاقلاً مختاراً وهذا غير متحقق مع الإغماء، لأن الإغماء ينافي الاختيار^(٣) والرأي الأرجح في نظرنا هو رأي الجمهور لقوة أدلته من ناحية العقل.

الإغماء والظهار:

لا يصح ظهار المغمى عليه لأنه يترتب عليه التحريم، وهو ليس من أهل خطاب التحريم وهذا باتفاق العلماء^(٤).

(١) ينظر: فتح القدير ج٣/ ص٢١، وبدائع الصنائع ج٣/ ص٩٩، بداية المجتهد ج٢/ ص٨١، والشرح الصغير ج٢/ ص٥٢٦ ومغنى المحتاج ج٣/ ص٢٧٩ وكشاف القناع ج٥/ ص٢٦٢.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ج٣/ ص١٨٣.

(٣) ينظر: مغنى المحتاج ج٣/ ص٢٧١ والمهذب ج٢/ ص١٠٢ وكشاف القناع ج٥/ ص٣٩٣.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ج٣/ ص٢٣٠، الشرح الصغير ج٢/ ص٦٣٧ والمغنى ج٧/ ص٣٣٨، المهذب ج٢/ ص١١٨.

الإغماء والإيلاء:

لا يصح إيلاء المغمى عليه عند جمهور العلماء لأنه لا يمكنه الجماع في فترة الإغماء فلا يملك الإيلاء^(١).

تنبيه:

مما يجدر الإشارة إليه هنا أن الفقهاء قد اجمعوا على أن كل ما كان من الأقوال يبنى على الإرادة والاختيار فلا يصح من المغمى عليه، وذلك قياساً على النائم^(٢) فلم يعتبر، بيعه وشرأؤه وعتقه وهبته وزواجه، وأعارته، ووكالته، وكفالته، وحوالته، ورهنه وخلعه، ولعانه^(٣) ووصيته^(٤)، ووقفه، وإبرأؤه.

وغيرها مما يبنى على القصد والاختيار والتمييز ومما يدل على هذا الإجماع ما ورد عن الفقهاء من أنهم أحياناً يذكرون بيع النائم ويلحقون به بيع المغمى عليه، وأحياناً يذكرون

(١) ينظر: بدائع الصنائع ج٣/ ١٧١، المهذب ج٢/ ١٠٥، والمغنى ج٧/ ٢٩٨.

(٢) وجه القياس: أن كلا منهما من عوارض الأهلية يفوت به الاختيار والقوة والإغماء أشد في العارضية من النوم لأن النوم فترة أصلية أى طبيعة بحيث لا يخلو الإنسان عنه في حالة صحته فمن هذه الوجه يختل كونه عارضاً وإن تحققت العارضية فيه باعتبار أنه زائد على معنى الإنسانية، وهو لا يزيل أصل القوى وإن أوجب العجز عن استعمالها، ويمكن إزالته بالتنبيه، أما الإغماء فهو عارض من كل وجه لأن الإنسان قد يخلو عنه مدة حياته فكان أقوى من النوم في العارضية كما أنه ينافي القوة أصلاً، لأن حقيقته مرض يزيل القوى، ولهذا لا يمكن إزالته بفعل أحد بخلاف النوم، لأنه عجز عن استعمال القوى مع وجودها ولهذا يزول بالتنبيه (ينظر: كشف الأسرار ج٤/ ٢٨٠) بدائع الصنائع ج٣/ ٢٣٠ والشرح الصغير ج٢/ ٦٣٧ والمغنى ج٧/ ٣٣٨ والمهذب ج٢/ ٢١٨.

(٣) ينظر: المجموع شرح المهذب ج٢/ ١١٨ طبعة دار الفكر بيروت.

(٤) ينظر: بدائع الصنائع ج٧/ ٢٣٤، بداية المجتهد ج٢/ ٣٢٨.

بيع المغمى عليه ويلحقون به بيع النائم وهذا هو ما يستفاد من كلامهم - كما نبهنا إلى ذلك فيما سبق -.

فقال الإمام الدردير فى شروط صحة البيع:
وشروط صحة عقد عاقده (أى البيع) تمييز بأن يكون إذا
تكلم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه، واحسن الجواب عنه، فلا
ينعقد من غير مميز لصغر أو إغماء أو جنون ولو من
أحدهما^(١).

وقال الأمام النووى: فى حديثه عن يصح بيعه، وأما
المجنون فلا يصح بيعه وكذا المغمى عليه^(٢).

وذكر الأمام السيوطى - رحمه الله تعالى - فى الأشباه
والنظائر ما يشترك بينهما فقال إن ما يشتركون فيه عدم صحة
مباشرة العبادة والبيع والشراء وجميع التصرفات من العقود،
والفسوخ كالطلاق والعنق وفى غرامة المتلفات وارش
الجنایات^(٣).

الإغماء والإقرار بالزنا أو السرقة أو الشرب أو غيرها:

اشترط الفقهاء لصحة الإقرار بالزنا أو السرقة أو الشرب
أو غيرها الصحو فى الإقرار فلو أقر الشخص وهو مغمى عليه
أو سكران لا يصح إقراره^(٤) فلا يقام عليه الحد، لأن الإغماء
شبهة يندرى بها الحد.

(١) ينظر: الشرح الكبير ج ٣/ ص ٥٨٥ بيروت والخرشى على مختصر خليل
ج ٥/ ص ٨.

(٢) ينظر: المجموع شرح المذهب ج ٢/ ص ١١٨ ط بيروت دار الفكر بيروت.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٢١٥.

(٤) ينظر: الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور/ وهبه الزحيلي ج ٦/ ص ٥٥.

الإغماء وضمان المتلفات:

يؤاخذ المغمى عليه بأفعاله من حيث الضمان المالى فى حقوق العباد فلو انقلب المغمى عليه على مال للغير فأتلفه وجب عليه الضمان وذلك صيانة لحقوق العباد^(١).

الإغماء والقصاص:

لو انقلب المغمى عليه على إنسان فقتله فلا قصاص عليه عند جمهور الفقهاء، لأنه يشترط فى القاتل الذى يقتص منه شروط منها: أن يكون القاتل مكلفاً (أى بالغاً عاقلاً) فلا قصاص ولا حد على الصبى أو المجنون، لأن القصاص عقوبة وهما ليسا من أهل العقوبة، ولأنها لا تجب إلا بالجناية، وفعلهما لا يوصف بالجناية، ومثلهما زائل العقل بسبب عذر فيه كالنائم والمغمى عليه ونحوهما، ولأن هؤلاء ليس لهم قصد صحيح واختيار وإرادة مما تبني عليه العقوبة البدنية^(٢).

ويعتبر فعله هذا فى حكم القتل الخطأ وهو قاتل خطأ، ومن ثم تجب عليه الدية فى مال عاقلته إن كانت له عاقلة وإلا فالدية فى ماله، كما تجب عليه الكفارة.

وإذا وقع المغمى عليه على والده فقتله:

فذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يحرم من الميراث وهذا على الراجح عندهم. والسبب فى

(١) ينظر: عوارض الأهلية عند الأصوليين أ.د/ محمد صبرى محمد عبد الله معارك ص ٢٣٠.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع ج ٧/ ص ٢٣٤، والشرح الكبير ج ٤/ ص ٢٤٢ وبداية المجتهد ج ٢/ ص ٣٨٢، والمغنى ج ٣/ ص ٦١٤.

حرمانه من الميراث: أن سقوطه على والده كان سبباً في موته ومباشرة جسمه إياه بمنزلة قتله، فيحرم كما لو كان مستيقظاً وجاء في المبسوط للسرخسي: أن القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً سواء قتله عمداً، أو خطأ، وكذا كل قاتل هو في معنى الخاطيء كالنائم أو المغمى عليه إذا انقلب على مورثه، لتوهم أنه كان يتناول وقد قصد استعجال الميراث^(١).

ولا يعتبر فعله هذا في جانب الإثم لعدم تحقق القصد منه ولأن المؤاخذه تستلزم اليقظة وهي منعدمة في المغمى عليه^(٢).

تتمه:

مما تجدر الإشارة إليه في هذا البحث أن الأحكام السابق ذكرها تتعلق بالإغماء الذي ليس للمغمى عليه إرادة واختيار فيه، أما إذا حصل الإغماء بإرادته كمن يغمى عليه تحت تناول مخدر أو نواء فإنه محل خلاف بين العلماء حيث ذهب البعض إلى أنه لا يوجب سقوط العبادات عن المغمى عليه وذهب البعض الآخر إلى أنه يؤدي إلى سقوط القضاء عن المغمى عليه^(٣).



(١) ينظر: المبسوط للسرخسي جـ ٣٠/ ص ٤٧، والمغنى لابن قدامة جـ ٧/ ص ١٦٢ والاتصاف في معرفة الراجح من الخلاف جـ ٧/ ص ٣٦٨، وروضة الطالبين جـ ٢/ ص ٣١، وكشاف القناع جـ ٤/ ص ٤٩٢.

(٢) ينظر: تيسير التحرير جـ ٢/ ص ٢٦٥ وما بعدها، وفتح الغفار بشرح المنار جـ ٣/ ص ٨٩ مرآة الأصول ص ٣٢١.

(٣) ينظر: التقرير والتحبير جـ ٢/ ص ١٧٩، وتيسير التحرير جـ ٢/ ص ٦٧.

أهم مراجع البحث

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب التفسير

(١) كلمات القرآن:

للشيخ حسنين مخلوف ط مصطفى الحلبي.

ثالثاً: كتب السنة

(٢) جامع الأصول:

لأبن الأثير الجزري ط السنة المحمدية.

(٣) سنن النسائي:

للإمام أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي المتوفى سنة

٣٠٣هـ ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٤) سنن البيهقي الكبرى:

للإمام أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ ط

دار المعرفة بيروت.

(٥) سنن الدارقطني:

لعلي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

(٦) شرح الموطأ:

للإمام مالك ط دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

(٧) صحيح البخاري:

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ط مطابع الشعب.

(٨) صحيح مسلم:

للإمام مسلم بن حجاج القشيري المتوفى سنة ٢٦١هـ ط

دار الفكر بيروت سنة ١٤٠١هـ.

(٩) مختصر سنن أبي داود:

للإمام عبد العظيم بن عبد القوى الشهير بالحافظ المنذر المتوفى سنة ٦٥٦هـ ط مكتبة السنة المحمدية تحقيق محمد الفقى.

(١٠) نيل الأوطار:

للإمام محمد بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ ط وهو شرح كتاب منتقى الأخبار للإمام أبي البركات مجد الدين بن عبد السلام الحرابي المعروف بابن تيمية ط دار الفكر بيروت.

رابعاً: كتب الأصول

(١١) أصول السرخسى:

لأبى بكر محمد بن أبى سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٩٠هـ ط دار المعرفة بيروت.

(١٢) التقرير والتحبير على متن التحرير:

لأبن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩هـ ط دار الكتب العلمية بيروت، وط الأميرية سنة ١٣١٦هـ.

(١٣) التوضيح لمتن التتقيح:

للإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المتوفى سنة ٧٤٧هـ ط صبيح.

(١٤) تيسير التحرير:

لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفى شرح كتاب مختصر التحرير لكمال الدين بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ ط مصطفى الحلبي.

(١٥) حاشية الأزميري على مرآة الأصول المسمى بمرآة الأصول:

للعلامة منلا خسروط الأميرية ببولاق سنة ١٢٥٨ هـ.

(١٦) حاشية الرهاوى:

للشيخ يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك على نور الأنوار.

(١٧) شرح منار الأنوار:

للمولى عبد اللطيف الشهير بابن ملك ط العثمانية سنة ١٣١٦ هـ.

(١٨) فتح الغفار:

بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار فى أصول المنار لابن نجيم الحنفى ط مصطفى الحلبى.

(١٩) كشف الأسرار عن أصول البزدوى:

للإمام علاء الدين بن عبد العزيز أحمد البخارى ط دار الكتاب العربى بيروت.

مراجع حديثة:

(٢٠) أصول الفقه للشيخ محمد أبى زهره.

(٢١) الإكراه وأثره على الأحكام الشرعية أ.د/ عبد الفتاح الشيخ

(٢٢) الأهلية وعوارضها للشيخ أحمد إبراهيم.

(٢٣) عوارض الأهلية عند الأصوليين أ.د/ صبرى محمد عبد الله معارك.

خامساً: كتب الفقه

(أ) الفقه الحنفى:

(٢٤) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع:

للفقيه علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكسانى المتوفى سنة ٥٨٧هـ ط بيروت لبنان.

(٢٥) الدر المختار شرح تنوير الأبصار:

لـ محمد علاء الدين الحصكفى وهو بأعلى حاشية رد المختار لابن عابدين ط الحلبي.

(٢٦) شرح فتح القدير:

للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ ط الحلبي.

(٢٧) المبسوط للسرخسى:

لشمس الدين أبى بكر محمد بن سهل السرخسى المتوفى سنة ٤٨٣هـ ط دار المعرفة بيروت.

ب- الفقه المالكي:

(٢٨) بداية المجتهد ونهاية المقتصد:

لأبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى فى سنة ٥٩٥هـ ط دار المعرفة بيروت.

(٢٩) الشرح الصغير:

لأحمد بن محمد الدريير، وهو بهامش بلغة السالك ط دار المعرفة بيروت لبنان.

(٣٠) الشرح الكبير:

لأبى البركات أحمد الدريير، وهو بهامش حاشية الدسوقي ط بيروت.

(٣١) شرح منح الجليل على مختصر خليل:

ط عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣٢) الفواكه الدواني:

شرح الشيخ أحمد بن غنيم بن سالم النفراوى ط مصطفى الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

ج- الفقه الشافعى:

(٣٣) الأشباه والنظائر (وهو من كتب قواعد الفقه):

للإمام جلال الدين السيوطى ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٣٤) المجموع شرح المذهب:

للإمام أبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ ط دار الفكر بيروت.

(٣٥) مقنى المحتاج شرح المنهاج:

للشيخ محمد الشريبنى الخطيب ط مصطفى الحلبي سنة ١٣٧٧هـ.

(٣٦) المذهب:

لأبى إسحاق إبراهيم بن على يوسف الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ ط مصطفى الحلبي.

د- الفقه الحنبلى:

(٣٧) الأنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف:

لعلاء الدين أبى الحسن على بن سليمان المرداوى المتوفى سنة ٨٥٥هـ تحقيق محمد حماده الفقى ط دار التراث العربى بيروت.

(٣٨) كشف القناع عن متن الأقناع:

لمنصور بن أدريس البهوتى ط عالم الكتب بيروت.

(٣٩) المغنى:

للإمام أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المتوفى سنة ٦٢٠هـ على مختصر أبى القاسم عمر بن الحسين
الخرقى ط بيروت.

هـ- الفقه الظاهرى:

(٤٠) المحلى:

للإمام أبى محمد بن على أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى
سنة ٦٥٦هـ ط دار الفكر بيروت.

المراجع الحديثة

(٤١) الفقه الإسلامى وأدلته أ.د/ وهبه الزحيلي.

سادساً: كتب اللغة:

(٤٢) الصاحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري ط الثالثة سنة
١٤٠٢هـ.

(٤٣) الفروق اللغوية لأبى هلال العسكري ط دار الكتب العلمية
بيروت.

(٤٤) القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز
آبادى ط دار المأمون بمصر.

(٤٥) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للفيومى ط
المكتبة العلمية بيروت.

(٤٦) المعجم الوسيط إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة ط دار
المعارف ١٤٠٠هـ.

تمت المراجع

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
٢٨٩	المقدمة :
٢٩١	تعريف الأهلية :
	تقسيم الأهلية إلى:
٢٩٣	أهلية وجوب أهلية أداء.....
٢٩٣	أقسام أهلية الوجوب:
٢٩٨	أقسام أهلية الأداء:
٣٠٠	عوارض الأهلية :
٣٠٠	أقسامها :
٣٠٢	العوارض السماوية
٣٠٢	الجنون
٣٠٢	العتة
٣٠٣	النسيان
٣٠٣	النوم
٣٠٤	الإغماء
٣٠٤	الرق
٣٠٤	المرض
٣٠٥	الحيض والنفاس
٣٠٥	الموت
٣٠٦	العوارض المكتسبة
٣٠٦	الجهل
٣٠٧	السكر
٣٠٨	السفه
٣٠٨	السفر
٣٠٨	الخطأ
٣٠٩	الإكراه

الصفحة	الموضوعات
٣١٠	الإغماء
٣١٠	تعريفه
٣١١	الفرق بينه وبين النوم
٣١١	أثره على الأهلية
٣١٣	أثره على الأحكام الشرعية
٣١٣	الإغماء والردة
٣١٤	الإغماء والوضوء
٣١٦	الإغماء والمسح
٣١٦	الإغماء والغسل
٣١٦	الإغماء والتيمم
٣١٦	الإغماء والآذان
٣١٧	الإغماء والصلاة
٣١٩	الإغماء والصوم
٣٢٣	الإغماء والاعتكاف
٣٢٣	الإغماء والزكاة
٣٢٤	الإغماء والحج
٣٢٤	الإغماء والحلف
٣٢٤	الإغماء والطلاق
٣٢٥	الإغماء والرجعة
٣٢٥	الإغماء والظهار
٣٢٦	الإغماء والإيلاء
٣٢٦	تنبيه
	الإغماء والبيع والشراء والعنق والهبة والإعارة
	والوكالة والكفالة والرهن والحولة والوصية والوقف
٣٢٦	والإبراء
٣٢٧	الإغما والإقرار بالزنا أو السرقة أو الشرب أو غيرها
٣٢٨	الإغماء وضمان المتلفات
٣٢٨	الإغما والقصاص
٣٣٠	أهم مراجع البحث
٣٣٦	فهرس الموضوعات